الأمم المتحدة

A/C.3/56/SR.5

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
11 March 2002
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد الهنائي ..... (عُمان)

المحتويات

البند ٢٧ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-57188 (A)
0157188

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٢٧ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة (تابع) (A/56/140)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/56/3، A/56/57-E/2001/5، A/56/73-E/2001/68 و Add.1، A/56/114-E/2001/93 و Add.1، A/56/169، A/56/180، A/56/288، E/2001/104، A/C.3/56/L.2 و L.3)

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع) (A/56/152)

١ - **السيدة إيلافي** (هولندا): تكلمت بصفتها ممثلة الشباب في وفدها، فقالت إن الأمم المتحدة والشباب يمكنهم الاستفادة من علاقة عمل وثيقة من خلال مشاركة مجدية للشباب. وأن الشباب من جميع أنحاء العالم اجتمع منذ فترة قليلة في داكار، السنغال، في الدورة الرابعة لمنتدى منظومة الأمم المتحدة العالمي للشباب، التي اعتمدت فيها استراتيجية داكار لتمكين الشباب. وأضافت أن هذه الوثيقة حدَّدت فرصاً جديدة لتمكين الشباب وتوصيات لمكافحة الأخطار التي يتعرضون لها، بما في ذلك البطالة، وتدهور البيئة، وأمراض منها فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والفقر، والصراع المسلح، والأمية، والتعصب والتمييز. وذكرت أنه جرت أيضاً مناقشة مستقبل المنتدى العالمي للشباب. وأن حكومتها حريصة أيضاً على تعزيز قيمة هذه الاجتماعات التي تتيح للشباب من جميع أنحاء العالم فرصة للتفاعل وللتعلم من الدول الأخرى، وتوفِّر أيضاً إطاراً لصوت جماعي للشباب على الصعيد الدولي. ولاحظت أن تجاوز المشاكل الإقليمية للوصول إلى المسائل العالمية من أهم أغراض المنتدى، وذلك في محاولة لتضييق الفواصل بين المناطق. وأن زيادة فعالية المنتدى العالمي للشباب يقتضي أن يستند إلى هيكل يتسم بالشفافية وعملية تمثيل واسعة النطاق، في المستقبل.

٢ - ومضت تقول أن الشباب يحتاج إلى مساعدة من الحكومات ووكالات الأمم المتحدة من أجل تنفيذ توصيات داكار. ويجب أن تلتزم الحكومات بضم الشباب إلى وفودها الرسمية لدى الجمعية العامة والاجتماعات الدولية الأخرى. وأضافت أنه يجب تيسير وصول الشباب إلى الأمم المتحدة، لا سيما الشباب من البلدان النامية. وأنه ينبغي تشجيع الدول على توفير التمويل الكافي لأنشطة الشباب بالمساهمة في صندوق الأمم المتحدة للشباب.

٣ - ختاماً، أشارت إلى أثر هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر، فذكرت أن سنة ٢٠٠١ أُعلنت سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات. وأشادت بالحكومات التي حددت تشجيع الحوار بين الثقافات هدفاً لها والتي تحتضن التنوع الثقافي والتعددية الثقافية، صراحة. إذ أن هذا يساعد على مكافحة نوع التعصب الذي عانى منه العالم في الأسابيع الأخيرة، في صورة معاداة العرب والمسلمين. وقالت إن عدم قدرة البعض على تمييز الطابع الحقيقي للهجمات الأخيرة على الولايات المتحدة: وهي أعمال إرهابية ارتكبها متطرفون لا يمثلون الإسلام الحقيقي أو

الشعب العربي، من الأمور المفزعة. وأضافت أن من الأمور المشجعة لها شخصياً، في بلدها وفي أماكن أخرى، بوصفها هولندية من أصل مغربي، أن تشاهد العديد من الزعماء السياسيين، وقد اتخذوا موقفاً واضحاً مناهضة لهذا العداء.

٤ - وذكرت أنه يمكن تنشيط التسامح والتفاهم من خلال التعلم المشترك بين الثقافات ومشاركة الشباب خاصة، على الصعيد الدولي، لأن لديهم القدرة على المساعدة على إزالة الأفكار الخاطئة وإيجاد مجتمع يحظى فيه التنوع بالتقدير. وأكدت أن المجتمع الدولي عليه أن يلتزم بكفالة ألاّ تؤدي مكافحة الإرهاب إلى توسيع الفجوة بين الشعوب من مختلف البلدان والجنسيات والأديان، وبين الأغلبية والأقلية داخل فرادى البلدان.

٥ - **السيد ماكيرا** (شيلي): قال إن تقديرات منظمة الصحة العالمية تشير إلى أن نسبة تتراوح بين ٥, ٧ و ١٠ في المائة من سكان البلدان النامية تعاني من درجة من درجات الإعاقة. وتمثل هذه النسبة نحو ٤, ١ مليون شخص، في شيلي؛ ولذلك يعتبر تمتع المعوقين بالمساواة في الحقوق والفرص من أولويات حكومته. وأضاف أن شيلي قامت، خلال العقد الماضي، بتغيير النهج الذي تتَّبعه في التعامل مع المعوقين، فتحولت من دولة توفر المساعدة في شكل استحقاقات صحية وضمان اجتماعي، مع ترك مهمة الإدماج للقطاع الخاص، إلى دولة توفر الموارد، مباشرة، لتعزيز إدماج المعوقين في المجتمع ومكان العمل والتعليم. وبذلك المفهوم استفاد المجتمع كله من الشمول الاجتماعي.

٦ - وتابع حديثه قائلاً أنه جرى اتخاذ تدابير أيضاً لتشجيع التغير في المواقف الثقافية إزاء المعوقين، سواء في وسائط الإعلام أو بين الذين يقومون بالتثقيف أو بالتأثير على الرأي العام، والزعماء السياسيين وغيرهم. وأدَّى صدور قانون لعام ١٩٩٤ إلى وضع معايير لإدماج المعوقين، بصورة كاملة، في المجتمع ووصولهم إلى التعليم ووسائل النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية. ولاحظ أن المجتمع المدني قام بدور بالغ الأهمية في جميع هذه المبادرات، وذلك في محاولة لإقامة مجتمع أكثر إنصافاً وإنسانية.

٧ - ولاحظ أن المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب قد اعتمد إعلاناً وخطة عمل دعا فيها الجمعية العامة إلى النظر في صياغة اتفاقية دولية لحماية حقوق المعوقين وكرامتهم والقضاء على التمييز ضدهم. وذكر أن وفده يرى أن تبدأ لجنة التنمية الاجتماعية النظر في إمكانية صياغة اتفاقية من هذا القبيل لتقديم تقرير بشأنها إلى الجمعية العامة في دورتها القادمة.

٨ - **السيد برق** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن التجربة الليبية في مجال التنمية البشرية، بشكل عام، والتنمية الاجتماعية، بشكل خاص، تنفرد عن بقية التجارب الوطنية، ذلك أن قرار التنمية في الجماهيرية هو قرار جماعي تشارك في صنعه جميع فئات المجتمع، وإن تقرير السياسات الإنمائية يستند إلى الحكم الشعبي المباشر الذي يمارَس عن طريق المؤتمرات الشعبية التي تقرر واللجان الشعبية التي تنفذ. وفي هذا الإطار يرتكز مشروع النهوض بالمجتمع، بكل فئاته، على تحقيق الاعتماد على الذات وإعمال العدل الاقتصادي والاجتماعي، ونبذ الإقصاء والتهميش بما يؤدي إلى النهوض بمستوى الرفاه البشري للفرد والمجتمع. وأضاف أن العدل الاجتماعي يتضمن التوزيع الأفضل للدخل والثروة، والتوازن بين متطلبات الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة.

٩ - ومضى يقول أن بلده يؤمن بأن الاستثمار في العنصر البشري يظل محور التنمية الاجتماعية وغايتها - وهو يحقق تنمية اجتماعية تهدف إلى تحسين حياة الإنسان ورفاهيته بالتوظيف الأفضل للموارد لتشمل فوائده جميع فئات المجتمع دون تمييز. ولاحظ أن الجماهيرية العربية الليبية حققّت نجاحاً كبيراً، خلال العقود الثلاثة الماضية، في تهيئة بيئة ملائمة لميادين التنمية الاجتماعية المختلفة، وأعطتها الأولوية المطلقة في ميزانيات وبرامج خطط التنمية المتواصلة، خاصة فيما يتعلق بالهياكل الأساسية للتعليم والصحة والتدريب المهني.

١٠ - وتابع حديثه قائلاً أن العمر المتوقع عند الولادة، في بلده، ارتفع كثيراً نتيجة للتقدم المحرز في تنمية الهياكل الأساسية للصحة والتغذية. وتحقّقت إنجازات هامة في مجال التعليم: حيث وصلت نسبة السكان البالغين الذين يجيدون القراءة والكتابة إلى ٦٧ في المائة للنساء و ٨٧ في المائة للرجال، وبلغت النسبة الشاملة للإلمام بالقراءة والكتابة ٥, ٧٧ في المائة مقابل ٣٩ في المائة، في عام ١٩٧٣. وأشار إلى أن المرأة الليبية حقّقت تقدماً كبيراً: حيث وصلت نسبة الفتيات المسجلات بالمرحلتين الإعدادية والثانوية مجتمعة إلى ٧٥ في المائة، مقابل ٧٩ في المائة للذكور. وقال إن قطاع التعليم احتل مكانة عالية في الخطط والبرامج الإنمائية منذ عام ١٩٦٩، حيث استأثر بنسبة ١٧ في المائة من الميزانية العامة للدولة خلال التسعينات.

١١ - وفيما يتصل بقطاع الإسكان، تمّ تمليك المنازل لساكنيها والقضاء على ظاهرة الإيجار التي كانت سائدة قبل الثورة. وتمّ كذلك القضاء على المساكن الهامشية وتجمعات الأكواخ في المناطق الريفية والحضرية، التي كانت تشكّل ٤٥ في المائة من المساكن في ليبيا قبل قيام الثورة.

١٢ - ولاحظ أن أهم الإنجازات الرئيسية كان تقليص الفجوة في الدخل بين الفئات الاجتماعية والمناطق الريفية والحضرية والأسر، وذلك رغم التأثير السلبي للظروف الاقتصادية الدولية وانخفاض أسعار النفط في الثمانينات والتسعينات وعمليات الحظر المختلفة التي فُرضت على الجماهيرية، وأن التطبيق العادل لسياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية القائمة على إزالة الفوارق بين المناطق والأسر يبقى هو السِمة الغالبة، إذ ارتفع متوسط دخل الفرد ٢, ٨ مرة عما كان عليه عام ١٩٧٠، عند بداية الثورة.

١٣ - وبيَّن أن الدولة استحدثت، منذ ثورة ١٩٦٩، نظاماً اجتماعياً فعَّالاً يستهدف حماية المواطن وكفالة أمنه في حالات المرض والعجز والكوارث وتقديم الرعاية الاجتماعية لمن لا عائل له من الأطفال والمعوقين والعجزة والمسنين. وقال إن هذه الشرائح تحظى بمنافع مادية تعزز دورهم في المجتمع وتحقق تكافؤ فرص العيش لهم. وأضاف أن الدولة تقوم، من خلال هذه المظلة الاجتماعية، بمنح معاشات أساسية للأرامل والمطلقات والمحتاجات من النساء، وخاصة المسنات.

١٤ - وذكر أن وفد بلده يؤكد على ضرورة المحافظة على الزخم الذي ولَّده الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن، الذي يمثل خطوة في الاتجاه السليم لرفع الوعي باحتياجات ومساهمات هذه الفئة التي تخصها القيم الدينية والأخلاقية العربية والإسلامية بمكانة وتقدير كبيرين للدور الهام الذي تلعبه في عملية تواصل الأجيال. وأكد أن اهتمام بلده يتعدى مجرد تقديم الرعاية اللازمة لها، إلى العمل على إقحامها في مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تحصيناً لها من الوقوع في أحد الحدين: إما الاعتماد الشديد أو الإقصاء الاجتماعي المؤلم. وقال أن الأسرة تظل، بشكلها المتعارف عليه

تقليدياً، عنصراً أساسياً داعماً بهذا الشأن. وأعرب عن شكره، في هذا الصدد، إلى حكومة إسبانيا لاستضافتها الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في العام المقبل.

١٥ - ولاحظ أن بلده يبدي اهتماماً مماثلاً بتطوير مهارات الشباب وبناء قدراتهم من خلال تمكينهم من ممارسة حقهم في التعليم والعمل والرعاية، ويؤيد بذلك تعزيز مشاركتهم في مجتمعاتهم، اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وبيئياً.

١٦ - واستطرد قائلاً أن إعلان كوبنهاغن والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة طالباً بتهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية ملائمة، تمكِّن الشعوب من تحقيق التنمية الاجتماعية. وقد اضطلع العديد من الدول النامية بالتزاماته في هذا الصدد، إلا أنه لم تتوفر كل الظروف الملائمة لتلك الدول حتى تتمكن من مواجهة تحديات تحقيق الأهداف المحددة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. فلم يتحقق الهدف المتفق عليه للمساعدات الإنمائية الرسمية، وما زالت أعباء الديون وخدمة الديون تعيق جهود البلدان النامية في النهوض بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

١٧ - وأكد أن التنفيذ الكامل والفعال لإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، وإن كان مسؤولية وطنية أساساً، إلا أنه لا يمكن تحقيقه بدون التزام كامل من المجتمع الدولي. ولذلك يتعين على المجتمع الدولي في هذه الدورة أن يؤكد التزامه بتعزيز النضال ضد العوامل التي تُعتبر تهديدات خطيرة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين، وأن يُجدِّد تعهده بالقضاء على الجوع والمرض وسوء التغذية ومشاكل المخدرات والاحتلال الأجنبي والإرهاب الدولي، بما في ذلك إرهاب الدولة. ويتعين عليه أيضاً اتخاذ الإجراءات الفعَّالة والكفيلة بالقضاء على الأمراض المستوطنة كالملاريا، وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وأضاف أن على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءً فعالاً وعملياً لإلغاء الديون الخارجية. وأنه يجب أن تتوفر الإرادة للجميع لإصلاح المؤسسات المالية الدولية بإضفاء الطابع الديمقراطي عليها، والشفافية على آلية اتخاذ القرار بها. كما ينبغي القضاء على الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية، الناجمة عن العولمة، لا سيما تهميش دور الدول النامية في الاقتصاد العالمي.

١٨ - وأوضح أن تقرير عام ٢٠٠١ عن الحالة الاجتماعية في العالم يشير إلى الوضع الخطير للحالة الاقتصادية والاجتماعية في القارة الإفريقية، رغم الجهود التي تبذلها الدول الإفريقية للوفاء بالتزاماتها على المستوى الوطني والدولي. وقال إن الوضع السائد في إفريقيا يحتاج إلى التزام دولي جاد، يتلخص في دعم آليات إفريقيا لإحلال السلام، ومساعدة القارة على إنهاء مشاكلها الاقتصادية والصحية من خلال إعادة النظر في الشروط المجحفة التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية والخاصة، وتقديم أسعار عادلة لصادراتها من المواد الأولية وإزالة الحواجز أمام صادراتها إلى أسواق العالم ووضع إجراءات حاسمة وشاملة لمعالجة مشكلة الديون.

١٩ - وأعرب عن أمله في أن تواصل الأمم المتحدة الوفاء بمسؤولياتها وخاصة، مسؤولية حفظ حق أجيال الغد في عالمٍ أفضل. وأعلن، في هذا الصدد، انضمام وفده إلى ما جاء في البيان الذي أُدلي به باسم مجموعة الـ٧٧ والصين في الجلسة الثالثة للجنة.

٢٠ - **رئيس الأساقفة مارتينو** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن الكرسي الرسولي يواصل الدفاع عن الأسرة بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع. وإنه يلزم تحقيق الوظيفة الهامة للأسرة في تماسك المجتمع في الوقت

الحاضر، في مواجهة الصراع والفقر والتغير الديمغرافي والوباء العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

٢١ - وأكد أنه، رغم أن الأحداث الأليمة التي وقعت في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، قد دعت الجمعية العامة إلى تأجيل الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، ما زال تعزيز حقوق الطفل وحمايتها يتطلبان الاهتمام. بل إن ميثاق الأمم المتحدة أكد العزم على تهيئة عالم أفضل للأجيال المقبلة.

٢٢ - ولاحظ أن الكرسي الرسولي يتطلع كذلك إلى المشاركة في المناقشات المقبلة للجمعية العالمية الثانية للشيخوخة. وأعرب عن أسفه لضياع قدسية الحياة واحترامها، في وقت بدأ فيه تحقيق تقدم كبير في إطالة الحياة في العالم. وقال أنه على ما يبدو؛ فإن فكرة أن إنهاء الحياة أصبحت بديلاً مقبولاً في بعض الأماكن، فكرة يستحيل تصديقها وإن التغييرات في قوانين ممارسة الطب أصبحت مصدر قلق بالنسبة لكثير من المسنين، ويمكن أن تؤدي إلى إضعاف علاقة الثقة التامة التي يحق لهم وضعها في الذين يتولون رسالة العناية بهم. وأكد أن المعوقين أفراد لهم طابع فريد، ولهم كرامة متساوية وحرمة. وإن على الحكومات والمجتمع المدني العمل على توفير الظروف المعيشية لهم والفرص الكفيلة بتأكيد الاعتراف بكرامتهم وبحمايتها.

٢٣ - وذكر أن الوثائق القيمة المعروضة على اللجنة تعتبر تذكِرة لكل حكومة ومجتمع بمسؤوليته عن توفير احتياجات الشعب كله، وخاصة أضعف الأفراد. وقال إن الأمم المتحدة عليها أن تتذكر المبدأ الأول من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وضرورة الاعتراف بأن الإنسان هو محور كل شواغلها، مع بداية توجيه الاهتمام إلى مؤتمر القمة العالمي المقبل، المعني بالتنمية المستدامة.

٢٤ - **السيد النقبي** (الإمارات العربية المتحدة): أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم مجموعة الـ٧٧ والصين. ولاحظ، مع الأسف، أنه بالرغم من الالتزامات الجماعية التي قطعها رؤساء الدول والحكومات في مختلف المؤتمرات الدولية المعقودة على مدار العقد الماضي، وخاصة ما جاء في إعلان الألفية، لا سيما في مجال تحسين الأوضاع الاجتماعية والقضاء على الفقر، ما زالت التحديات الوطنية والإقليمية والدولية تحول دون تنفيذ هذه الالتزامات، ومنها الصراعات الأهلية والعرقية المسلحة، والإبادات الجماعية والتشريد القسري، وانتشار المخدرات، والجريمة المنظمة والإرهاب ضد الأبرياء، وكلها تتزايد بشكل لم يسبق له مثيل. وقال إن وفده يشعر بالحزن الشديد لما آلت إليه البشرية مؤخراً من مظاهر الخوف والتوتر وعدم الاستقرار نتيجة للذعر الذي سببته العمليات الإرهابية المفجعة التي تعرضت لها في الآونة الأخيرة الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، وأسفرت عن قتل وإصابة وفقدان مصادر الدخل لآلاف الأبرياء.

٢٥ - وأكد على ضرورة البدء في تنفيذ حملة عالمية للتضامن لمواجهة هذه التحديات والأزمات الإنسانية المتنامية، تتعزز فيها سبل التعاون الدولي والشفافية على أساس مبادئ الميثاق والقانون، وهي المساواة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحق الشعوب في الدفاع عن النفس ومقاومة الاحتلال وتقرير المصير واحترام تنوعها الثقافي والعقائدي. وقال إن وفده يطالب في هذا المجال بتعزيز الآليات الإقليمية والدولية المساهمة في احتواء الصراعات ومخلفاتها المدمرة، ومنع عوامل نشوبها وملاحقة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، والإرهاب، وتهريب المخدرات والأسلحة المحظورة، والجريمة المنظمة وغسل الأموال وغيرها. وأضاف أن

محصلة هذا الأمر ستساهم في تعبئة الجهود والموارد البشرية والمالية والإنمائية والبيئية من أجل تطوير الأوضاع الاجتماعية للشعوب ورفاهها بدلاً من استنزافها عبثاً.

٢٦ - وأعرب مجدداً عن تأييد بلده الكامل لتوصيات ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، التي عزَّزت إدراك المجتمع الدولي لنوعية المشاكل الاجتماعية والإنمائية المحيطة بالشعوب ولا سيما في الدول النامية وأقل البلدان نمواً. وأكد أهمية وفاء الدول بالتزاماتها بتنفيذ هذه التوصيات، وخصوصاً الدول المتقدمة النمو والجهات المانحة التي تقع عليها مسؤوليات تطوير المساعدات الرسمية وغير الرسمية التي تقدمها للدول النامية وتخفيف أعباء ديونها وشروط حصولها على التكنولوجيا المستخدمة للأغراض السلمية ووصول منتجاتها إلى الأسواق العالمية، بما يمكِّن هذه الدول من إجراء الإصلاحات المناسبة لمؤسساتها الاجتماعية والإنمائية، وتنويع مصادر دخلها القومي وإيجاد فرص العمل لمواطنيها وتوفير خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية ومكافحة الأمراض المزمنة والمتفشية بين شعبها وخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقال إن هذا من شأنه أن يساعد على تضييق الفجوة بين الشعوب المتقدمة النمو والنامية ومعالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية القائمة فيما بينهم.

٢٧ - وقال إنه استناداً إلى توجيهات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، الداعية إلى جعل إنسان الإمارات محور جهود التنمية الوطنية وغايتها، عنيت الدولة بانتهاج تشريعات وسياسات وخطط تستهدف أساساً الارتقاء بتنمية الموارد البشرية الوطنية من خلال تطوير وتحديث المؤسسات التربوية والتعليمية والصحية والثقافية، وإنشاء مراكز لتأهيل الشباب وتطوير قدراتهم العلمية والتكنولوجية والفنية وفقاً لاحتياجات التنمية الوطنية. وحرصت على إنشاء دور ومراكز لرعاية الأسرة والطفل والمسنين والمعوقين، وتوفير خدمات الضمان الصحي والاجتماعي لمواطنيها وإيجاد فرص العمل المتنوعة لأبنائها، هذا بالإضافة إلى جهودها الأخرى الرامية إلى تطوير وضع المرأة ومساواتها بالرجل في جميع مجالات التعليم والعمل، بما يتلاءم مع العادات العربية والمعتقدات الإسلامية السمحاء.

٢٨ - ولاحظ أن الإمارات العربية المتحدة اشتركت أيضاً في أنشطة التعاون الثنائي والإقليمي في مجالي التنمية البشرية والتنوع الثقافي. فساهمت في بناء المدارس والمستشفيات ودور الأيتام والعبادة. ومنحت قروضاً ميسرةً للعديد من الدول النامية واستضافت العديد من المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية والتدريبية المعنية بالشؤون الاجتماعية والبيئية والسكان وقطاعات إنمائية أخرى.

٢٩ - ختاماً، أعرب عن أمله في أن تساعد مداولات اللجنة في هذه الدورة على تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال تطوير وتنسيق سياساتها وبرامجها الإنمائية في الدول النامية، وإحياء سبل التعاون الإنمائي والاجتماعي العالمي على أساس المساواة بين الشعوب وحق الدول في اختيار نهجها في التنمية وتحقيق المستقبل الأفضل لمجتمعاتها وفقاً لسياساتها ومصالحها الوطنية المستقلة.

٣٠ - **السيد كيم شانغ غون** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): لاحظ أن التنمية الاجتماعية من الاهتمامات ذات الأولوية لمنظومة الأمم المتحدة فقال أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بذلت جهود كبيرة لتعزيز هذه التنمية على الصعيد الإقليمي،

ولكن الحالة الاجتماعية في العالم تدهورت رغم هذه الجهود ونشأت تحديات جديدة.

٣١ - ومضى يقول أن العولمة أدت إلى تفاقم أوجه التفاوت في النظام الاقتصادي الدولي فنُكبت الاقتصادات الضعيفة للبلدان النامية. وأدَّت الصراعات والجزاءات المفروضة من جانب واحد إلى عرقلة التنمية المستدامة لتلك البلدان وتعدَّت على سيادتها الوطنين، في حالات كثيرة.

٣٢ - وأكد أن التنمية الاقتصادية المستدامة شرط أساسي للتنمية الاجتماعية، ولذلك، ينبغي، من أجل تحقيق الأهداف المحددة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أن تُولى الأولوية للتصدي لتحديات التنمية الاقتصادية. وينبغي، في المقام الأول، إقامة نظام اقتصادي دولي مُنصف لا يفرض العولمة على البلدان النامية، دون تمييز، بل يشمل نظاماً عادلاً للتجارة، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية وحلاً لمشكلة الديون الخارجية. ثانياً، يجب وضع حد للجزاءات والتوصل إلى حل للصراعات. ختاماً يجب تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في مجال إيجاد الحلول لمشاكل التنمية الاجتماعية.

٣٣ - وذكر أن اتّباع النظام الاشتراكي وإقرار الحكومة لسياسات محورها الإنسان، في بلده، سمح بالتصدي لمسألة التنمية الاجتماعية بنجاح. وقال إن العُزلة السياسية والاقتصادية ومجموعة من الكوارث الطبيعية قد فرضت صعوبات اقتصادية مؤقتة على البلد في التسعينات، بيد أن الحكومة تقوم بتحديث الاقتصاد وبتنفيذ مشاريع ضخمة للهياكل الأساسية من أجل المساعدة على تشجيع الاكتفاء الذاتي في المجال الاقتصادي وحل مشكلة الأغذية. وأكد أن حكومته ستساهم في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في سبيل التنمية الاجتماعية، مع المحافظة على سيادتها الوطنية والعمل من أجل الرفاهية الوطنية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥